

تدبير المغاربة للتنوع والاختلاف بين الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

د. محمد الصديق احموشي

أستاذ زائر بالمدرسة العليا للأساتذة
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
فاس - المملكة المغربية



ملخص

يُطرح اليوم سؤال مركزي عن مبررات اللجوء إلى العنف، باسم الإسلام، في حق أقليات دينية تعيش في بلدان ذات أغلبية مسلمة. والحال أن هذه الدول، في تنظيمها للعلاقة بين الأغلبية والأقلية فيها، ربما قد أغفلت، ضمن سياساتها، خصوصية هذه الأقليات، مما يهدد كيانها ويحكم عليها بالفناء سواء على المدى القريب أو البعيد. والمغرب، باعتباره بلداً مسلماً احتضن أكبر تجمع يهودي في البلاد العربية على مر التاريخ، شكّل نموذجاً ملهماً للتعايش بين المسلمين واليهود ممن اشتركوا معهم في الانتماء إلى الوطن، أو ممن لجأوا إليهم خوفاً من اضطهاد ديني، ملهمه في ذلك مبادئ الإسلام، والسياسة التي اعتمدها حكاهم والمؤسسة على مجموعة من القيم والآليات التي تهدف إلى تدبير كل تنوع واختلاف في المجتمع. شكّل التنوع والاختلاف السمة المميزة للمغرب وخصوصاً خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما أن الوضعية القانونية للرعايا المغاربة اليهود بصفتهم أهل ذمة، حددت الكثير من ملامحهم الاجتماعية، بما في ذلك السماح لهم بحرية ممارسة شعائرهم الدينية، وتدبير أحوال مؤسساتهم بما تقتضيه قوانينهم الخاصة بهم. وتبعاً لذلك، شكلت إدارة هذا التنوع والاختلاف معطى أساسياً لصياغة التوازن بين الجماعتين. من هذه الزاوية، تبرر الحاجة إلى دراسة مختلف جوانب علاقات التعايش وتطورها بين المسلمين واليهود، وأيضاً مختلف الآليات التي ساهمت في تقارب هذه العلاقات. ويبقى الهدف من هذه الدراسة هو استجلاء القيم السياسية التي ارتكزت عليها تجربة المغرب في إدارة التنوع والاختلاف، ثم إبراز آليات إدارة التنوع والاختلاف في المغرب. وكخلاصة بينا أن التعايش بين المسلمين واليهود حقيقة تاريخية لا يمكن إنكارها، وأن الدين والثقافة الخاصة بكل جماعة لا يشكلان مصدر قلق للجماعات الدينية داخل البلد الواحد.

كلمات مفتاحية:

اليهود؛ المسلمون؛ المغرب؛ المجتمع المغربي؛ تاريخ المغرب الحديث

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٣ أكتوبر ٢٠٢٣
تاريخ قبول النشر: ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣



10.21608/KAN.2023.248862

معرف الوثيقة الرقمي:

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد الصديق احموشي، "تدبير المغاربة للتنوع والاختلاف بين الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين"، دورية كان التاريخية، السنة السادسة عشرة - العدد الثاني والستون، ديسمبر ٢٠٢٣، ص ٢٠٤ - ٢١٥.



Twitter: <http://twitter.com/kanhistorique>

Facebook Page: <https://www.facebook.com/historicalkan>

Facebook Group: <https://www.facebook.com/groups/kanhistorique>

Corresponding author: hmamouchiseddik@gmail.com

Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com

Egyptian Knowledge Bank: <https://kan.journals.ekb.eg>

نشر هذا المقال في دورية كان التاريخية للتغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع للتغراض التجارية أو ربحية. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مُقَدِّمَةٌ

احتضن المغرب أكبر ساكنة يهودية في العالم العربي، إذ بلغ عددهم إلى حدود بداية ستينيات القرن العشرين حوالي ٢٤٠٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل ٢,٧ في المئة من مجموع السكان. وهي من أقدم الجماعات اليهودية عموماً، إذ يعود وجودها إلى فترة ما قبل الميلاد.

ظلّ اليهودي حاضراً في المجتمع المغربي في مختلف مدنه وقراه على مرّ العصور، فأصبح الحديث عن يهودي القرية أو المدينة، واليهودي الحرفي الفقير، ويهودي السلطان أو يهودي البلاط الغني ذي النفوذ والحظوة؛ فالأسرة العلوية الحاكمة في المغرب شهدت وجود أكبر عدد من اليهود في خدمتها بشكل يفوق ما حصل في أية مرحلة سابقة من التاريخ المغربي (شروترو دانييل، ٢٠١١، ص. ٣٢)، فضلاً عن وصول بعضهم إلى أعلى مراتب النفوذ في الهرم السياسي للدولة المغربية، مما يجعل مكانة اليهود ثابتة في تاريخ المغرب.

ومن المؤكد أن المغرب استطاع خلال هذا التاريخ الطويل تبني سياسة فريدة تقوم على مجموعة من القيم والآليات لتدبير الاختلاف بين أغليته المسلمة وأقليته اليهودية من حيث الدين، واللغة، والأعراف، والهوية، ووجدت في الامتداد اليهودي في التاريخ المغربي مرجعاً وسنداً لها؛ مما جعله يشكل بالفعل نموذجاً متميزاً من التعايش بين الأعراق والديانات عبر التاريخ. فما هي إذن تجليات هذا التعايش بين المسلمين واليهود في المجتمع المغربي وبالأخص مغرب القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؟ وكيف استطاع الحكام المغاربة تدبير هذا الاختلاف والتنوع في تركيبته المجتمعية؟

أولاً: القيم السياسية التي ارتكزت عليها

تجربة المغرب في إدارة التنوع والاختلاف

١/١- قيم التوقير والاحترام والمعاملة الحسنة

تكتسب قيمة احترام وتوقير الأقلية اليهودية، في بلد غالبية من المسلمين، أهمية خاصة في تجربة المغرب في تدبير التنوع والاختلاف، بالنظر إلى ما عرفته هذه الأقلية من تمييز على أساس الدين في مناطق وبلدان مختلفة من العالم، فشكّل المغرب بذلك ملاذاً تاريخياً آمناً لليهود؛ إذ عاش اليهود أوضاعاً صعبة في بلدانهم،

في فترات حرجة تميزت بتصلب المواقف التاريخية والدينية السائدة، فاضطروا للهجرة نحو بلدان بعيدة طمعاً في حياة آمنة (انظر التعليق رقم ١)، إلى أن استقر ببعضهم المقام في المغرب المسلم، فوجدوا به مساحات واسعة من العيش والاندماج مستفيدين من قيم التوقير والاحترام النابعة من أصول التسامح الإسلامي. لقد عمل النظام الحاكم على إصدار العديد من الظهائر والمراسيم السلطانية، غايتها إدماج العنصر اليهودي في الحياة العامة والقطع مع كل تمييز على أساس العرق أو الدين، كما وجدت هذه القرارات العليا أرضية شعبية ملائمة سمّتها الأساسية قبول الآخر والعيش المشترك. وفيما يلي مجموعة من الظهائر والقرارات الصادرة عن السلاطين المغاربة، خلال الفترة المدروسة، التي تترجم قيم الاحترام والتوقير تجاه الأقلية اليهودية.

فمباشرة بعد تقلده عرش الدولة العلوية، أصدر السلطان مولاي عبد الرحمان (انظر التعليق رقم ٢) ظهيراً سنة ١٨٢٥ يوصي عامله في تطوان بمعاملة أهل الذمة طبقاً لتعاليم الإسلام السمحة: "خديمنا الأرضي القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش أعانك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبعد، فإن أهل الذمة لهم حرمتها، فقد قال (ﷺ) فمن ظلمهم فأنا محابه يوم القيامة، والتجار أحرص الناس محافظة على سلهم وصيانتها من الآفات النجسة وغيرها، وقد تكلم العلماء في ذلك بما تقضي الإباحة، وقد كتبنا لهم ظهيراً شريفاً إقرأه عليهم وشيع ما فيه حتى يعلم نصه الخاص والعام... فاستوص بهم ونشطهم للخدمة، فقد كانوا أعون شيء لأبيك رحمه الله على الخدمة" (داوود محمد، ١٩٥٩: ٨١-٨٢). وبذلك كان مولاي عبد الرحمان حريصاً على احترام خصوصيات الجماعات اليهودية، حيث ترك لهم الحرية للاحتفال بأعيادهم، وأمر بجعل المناسبات الدينية عطلاً رسمية. وفي مراسلة سلطانية أخرى موجهة إلى الوالي محمد أشعاش (بوشعراء مصطفى، ١٩٨٤: ٦٥١) (انظر التعليق رقم ٣) في ١٧ ماي ١٨٢٨، تم النص صراحة على أن "أهل الذمة لا يكلفون يوم سبتهم ولا في أعيادهم بخدمة". (الحدواوي محمد، ٢٠١٦: ٨٠)

ومع نهاية القرن التاسع عشر، أصدر السلطان الشاب مولاي عبد العزيز (١٨٩٤-١٩٠٨) ظهيراً آخر في ١١ جمادى الثانية ١٣١٤ هـ الموافق لـ ١٦ نونبر ١٨٩٦، يوصي فيه عامله على صفرو الباشا عمر اليوسي خيراً بالرعايا اليهود القاطنين بالمدينة (Eugène Aubin, 1904 : 396) (انظر التعليق رقم ٨)، وأن يحرص على "أن لا يمسه أحد بضرر أو أذى... ويتركهم يمارسون عاداتهم بكل حرية... ويمنع جلدتهم، ولا يعملون في أيام أعيادهم" (AIU Archives Historiques, 1905)، وهو بذلك حافظ على نهج وسيرة أجداده الذين دأبوا على إصدار العديد من الظواهر والمراسيم السلطانية لفائدة رعاياهم اليهود.

ومن خلال مختلف هذه الظواهر السلطانية التي أصدرت طيلة ست وثمانين سنة، بدءاً بفترة حكم السلطان مولاي عبد الرحمان وانتهاء بولاية السلطان مولاي عبد العزيز، تتضح جلياً سياسة الدولة العلوية في تدبيرها للتنوع والاختلاف، وإدارتها للعلاقة بين الأغلبية والأقلية اليهودية فيها، المعتمدة أساساً على مراعاة خصوصية الأقلية اليهودية وصون كرامتها، بناء على ضمانات قانونية صادرة عن أسمى مصدر تشريعي بالبلاد.

٢/١- قيمة التعايش

تقوم تجربة المغرب في إدارة التنوع والاختلاف على قيمة التعايش، وما يعنيه ذلك من ضرورة نبذ التعصب وقبول الآخر في المجتمع باعتبار اليهود المغاربة أعضاء في الجماعة السياسية يتمتعون بنفس الحقوق ويتحملون نفس الواجبات. وترتبط قيمة التعايش في المغرب بمسألة وجود هذه الأقلية اليهودية بشكل منظم وأمن وسط المسلمين، وما يستدعيه من أشكال متعددة لحماية الأشخاص والممتلكات، مقابل الالتزام بأداء ضرائب ذات طابع خاص.

(٢/١) ١- الحماية وضمن الأمن

عُرف اليهود المغاربة "بالتحركات الكبرى داخل حدود البلد... فكانوا يعبرون المغرب دون عناء من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، من تطوان إلى تارودانت ومن سجلماسة إلى مكناس وسلا، على الرغم من صعوبات المواصلات خصوصاً، بالنسبة لذمي ويهودي يترقبه الخطر على الطرق التي تصبح مهلكة في فترات

لم يجد السلطان الجديد للمغرب سيدي محمد بن عبد الرحمان عن نهج والده في توقيير واحترام اليهود، إذ أصدر ظهيراً تاريخياً (انظر التعليق رقم ٤) في ٥ فبراير ١٨٦٤ إلى جميع ولاته بإيالته يأمرهم بمعاملة اليهود "بما أوجبه الله تعالى من نصب ميزان الحق والتسوية بينهم وبين غيرهم في الأحكام حتى لا يلحق أحداً منهم مثقال ذرة من الظلم ولا يضام، ولا ينالهم مكروه ولا اهتضام، وأن لا يعتدوا هم ولا غيرهم على أحد منهم ولا في أنفسهم ولا في أموالهم" (الناصرى أحمد بن خالد، ١٩٩٧: ١١٤). وعلى الرغم من ذلك، فقد توالى الشكايات من طرف اليهود بسبب تصرفات بعض الولاة في مدن الصويرة والدار البيضاء ودمنات (بن الصغير خالد، ١٩٩٧: ٣٠٠)، مما جعل السلطان يصدر ظواهر أخرى "يوصي خيرا بضغفاء اليهود ومساكينهم المعروفين بالسكينة" (داوود محمد، ١٩٦٦: ٦٢) (انظر التعليق رقم ٥).

وتكشف الرسالة التي وجهها وزير الشؤون الخارجية محمد بركاش إلى الجمعية اليهودية البريطانية، رداً على رسالة التهئة التي بعثتها بمناسبة اعتلاء السلطان مولاي الحسن العرش (انظر التعليق رقم ٦)، عن أهم ملامح السياسة السلطانية تجاه اليهود المتضمنة لقيم الاحترام والتوقير والمعاملة الحسنة: "في ما يتعلق بأوضاع إخوانكم الذين يعيشون في إيالتنا السعيدة، فنؤكد لكم أنهم تحت حماية السلطان... سيدنا... سيحترم كافة الالتزامات التي جاءت في الظهير الشريف السابق لفائدة اليهود... كما أن سيدنا سيعمل على فرض احترام هذا الظهير، لينعموا بالعدل والخير، وسيعمل على منع كل ما من شأنه أن يلحق الظلم بهم سواء في المدن أو في البوادي" (Emily Gottreich, 2016 : 78). وبالفعل، جاءت مضامين الرسالة المطولة التي وجهها هذا السلطان إلى كافة الولاة والقواد بربروع الإيالة، بعد سنة من حكمه، والتي ضمنها توجيهاته وفلسفة حكمه، منسجمة مع المنحى العام الذي سار عليه أجداده السلاطين حيال الرعايا اليهود الموسوم بتكريس قيم التسامح والتعايش الديني، والتأكيد على المعاملة الحسنة (ابن زيدان عبد الرحمان، ٢٠٠٨: ٢٥٩-٢٦٩) (انظر التعليق رقم ٧).

فأمر بإنشاء ملاح خاص لليهود يعيشون فيه بعيدا عن كل المضايقات وتحت الحماية المباشرة له.

(Flamand Pierre, 1952 : 19)

في الواقع، شكل بناء الملاحات التي تأوي اليهود داخل الأوساط المسلمة إحدى الآليات التي اعتمدها السلاطين المغاربة لتدبير العلاقة بين الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية بعيداً عن كل تبرير ديني متطرف. فإذا كانت الكتابات الأجنبية قد فسرت تأسيس الملاحات على أساس عنصري يروم تهميش الجماعة اليهودية، وسجنها داخل أسوار عالية، وبالتالي تكريس مقولة "الذمي السجين" (كنبيب محمد، ١٩٩٨ : ٢٠٧)، فإن الوثائق المحلية (التوفيق أحمد، ٢٠١١) (انظر التعليق رقم ١٠) جعلتنا أمام تفسيرات مغايرة، معقولة إلى حد ما، مكنتنا من طرح تساؤلات تقتضي الإجابة عنها الكشف عن أزمة تعايش فيها اليهود والمسلمين جنبا إلى جنب بشهادة الأجنب أنفسهم.

وارتباطاً بهذا السياق، وحتى خلال فترات الجوائح والأزمات التي شهدتها المغرب منذ منتصف القرن التاسع عشر وإلى غاية النصف الأول من القرن العشرين، ظلت علاقات اليهود مع المسلمين تتسم بالتضامن والتآزر داخل المدن المعروفة بملاحاتها "المسورة" من جميع الجهات. وحتى إذا ما سلّمنا، فرضاً، بصحة هذا المعطى التبريري الاستعماري القائم على عنصر توفير الحماية والأمن لليهود (Katz, 1973, p. 13)، فكيف يمكن تفسير خروج اليهود من ملاحاتهم "الأمنة"، والقفز على أسوارها، في محاولة للوصول إلى أمكنة أكثر أمناً بجوار المسلمين؟ كما أنه إذا كان الأمر كذلك داخل المدن، فلا أظن أن هاجس توفير الأمن عند اليهود يطرح بنفس الحدة داخل القبائل والقرى التي يعدم فيها منطق التسوير والعزل. فالقبائل كانت شديدة الحرص، استناداً إلى قوانينها العرفية، على تأمين الحماية لكل أفرادها اليهود والمسلمين، كمظهر أساسي يؤطر تلك الشبكات الاجتماعية، وتجمع في الوقت نفسه بين مظاهر الصداقة والحماية والتكافل بين الطرفين، ضد كافة أشكال السلب والنهب التي طالت الفئتين معا في ظروف عصبية كالمجاعات.

التسبب المهيمنة أثناء تغير السلطة أو الحروب الأهلية". (الزعفراني حاييم، ١٩٨٧ : ٢١-٢٢) فاليهودي ميّال بطبعه إلى التنقل والترحال، فاقضى ذلك توفير حماية له تضمن أمنه واستقراره، وتعكس بالتالي القيمة السامية التي كفلتها الدولة المغربية على امتداد التاريخ والمتمثلة في قيمة التعايش والتساكن مع العنصر اليهودي. ويمكن تصور شكلين من هذه الحماية بالنظر إلى الجهات التي تؤمنها: الحماية السلطانية من جهة، وحماية السيد داخل القبيلة من جهة أخرى.

على المستوى الأول، تشير المراسلات السلطانية إلى عنصر مهم ساهم بشكل كبير في تكريس مظاهر التعايش والتكافل بين المسلمين واليهود، ويتعلق الأمر بتدخل الحكام، غير ما مرة، لإنهاء خلاف، أو لإرجاع حق، أو إنصاف مظلوم، عبر العديد من الظواهر والمراسيم الموجهة إلى العمال، والقواد، والباشوات، والأمناء. وفيما يلي نموذج لإحدى هذه المراسلات التي صدرت عن السلطان مولاي عبد الرحمن إلى عامله بتطوان في موضوع تاجر يهودي سافر إلى طنجة مصحوباً بعشرة فرسان قصد حمايته، فكافأهم السلطان على ذلك: "...فألخيل العشرة من أخواننا الاودية الواردة صحبة الذمي التاجر "مير" ادفع لكل واحد منهم عشرة ريال من صايرنا وقره الله ولا بد وفقك الله... واستوص خيرا بالذمي المذكور ولا تقاشحه فيما هو قانون وعادة. ولا بد صح به. والسلام. في ٢٨ شهر الله صفر الخير عام ١٢٣٩هـ". (داوود محمد، ١٩٥٩ : ٦٨-٦٩)

وعلى إثر الشكايات التي رفعها يهود دمنات إلى السلطان مولاي الحسن الأول ضد القائد الجليلي سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م، حيث كانوا يتعرضون منه "لإهانات وتسخيرات لهم ولنسائهم، ولمضايقات في تجارتهم، لم يتحملوها" (التوفيق أحمد، ٢٠١١ : ١٥٢)، تم إنصاف هذه الفئة، إذ منحها السلطان ظهيرا ينهي كل أشكال التعسف والجور التي تعرضوا لها على يد عامله بدمنات (التوفيق أحمد، ٢٠١١ : ١٥٣) (انظر التعليق رقم ٩). إلا أنه على ما يبدو، استمر القائد المذكور في تصرفاته، فقرر مولاي الحسن الوقوف بنفسه على حقيقة هذا النزاع، حيث زار دمنات في رجب ١٣٠٤ (أبريل ١٨٨٧)،

العشرة الموجودة في المدينة، سبعة منها في ملكية اليهود، وهم الذين كانوا يقومون بتصدير المنتجات المحلية بالمنطقة، كالجلود التي بيعت بطنجة، وال فول والقمح الموجهين إلى العرائش (Eugène Aubin, 1904: 488). وفي مدينة دبدو، كان التجار اليهود يجلبون من تلمسان البضائع المستوردة، ومن العواصم المغربية أو من المدن الشاطئية، فكانوا يخزنون هذه البضائع عندهم ويبيعونها قسطا في عين المكان أو في الأسواق المجاورة (دو فوكو شارل، ١٩٩٩: ٣٧٧).

بالمقابل، كان هؤلاء اليهود يعتمدون في ذلك على حماية المسلمين المحليين. وكأمثلة على ذلك، نرى كيف "سمحت قبائل أيت ويران للتجار والحرفيين اليهود بالاستقرار في أراضيها خلال القرن التاسع عشر، ومكنت الحماية التي كانت توفرها زاوية آقا وقواد أيت مرابط لليهود من الحفاظ على شبكات تجارية مع الصويرة والسودان" (بوم عمر، ٢٠١٥: ٤٦). وأثناء زيارته للمغرب سنة ١٩٠٥، لاحظ الرحالة الفرنسي أوجين أوبان كيف أن الشيخ حمادة، أحد رجالات الكندافي الرجل القوي في المنطقة، يحمي حشداً كبيراً من اليهود الذين يقطنون مباشرة بالقرب من إقامته "القصبة" (Eugène Aubin, 1904: 56). في حين شكلت قصبة شرفاء القصابي مكاناً آمناً لإيواء اليهود العابرين بالمنطقة، على مر العصور والأزمات (دو فوكو شارل، ١٩٩٩: ٣٢٠).

في هذا السياق، يسوق لنا الباحث الأنثروبولوجي عمر بوم، شهادة لأحد مستجوبيه المتقدمين في السن الذين يعيشون بجنوب المغرب: "كنا بحاجة إلى اليهود بغية ضمان الديمومة لنشاطنا الاقتصادي وتمكينه من البقاء، وقد اعتمدوا علينا لتأمين سلامتهم الشخصية، وتحتم علينا التعايش حتى نقوى على الصمود معاً أمام قساوة العيش في الصحراء، وبات من الواجب علينا التوافق على خلق أجواء فضاء حميمي ووضع إطار قانوني ينظم هذه العلاقة بيننا" (بوم عمر، ٢٠١٥: ٦٥). فالحماية القبلية لليهود تقوم بالأساس على أداء هؤلاء للأتاوات وغيرها من أشكال التعويض المادي لفائدة الأسياد المسلمين مقابل حصولهم على الحماية. وقد تطورت هذه العلاقات إلى شبكات معقدة ومتناقضة

إن مثل هذه المبررات، التي حاولت الكتابات الأجنبية ترويجها بغية التقليل من أهمية الحدث، تبدو ضعيفة خصوصاً إذا ما لامسنا بعض مظاهر التضامن والتسامح وقيم قبول الآخر من الجانب المسلم. ففي سنة ١٨٢٢، على إثر وفاة السلطان مولاي سليمان، حينما هوجم ملاح مكناس من قبل بعض القبائل المجاورة، شوهد اليهود وهم يحتمون عند أصدقائهم المسلمين، ومكثوا أسابيع عدة في ضيافتهم. وتكررت الواقعة نفسها بمدينة صفرو، حيث لجأ اليهودي إسحاق أفرياط إلى منزل صديقه أحمد المسار خوفاً من بطش قبائل الاودية الأمازيغية التي هجمت على ملاح صفرو (Bentov, 1980, p. 73). وفي عام ١٨٩١، الموسوم بالأزمات وأحداث الفوضى والفتن، لجأت عناصر يهودية إلى بيوت المسلمين للإقامة عندهم ريثما تنتهي الأزمة (مديرية الوثائق الملكية، محفظة مراكش رقم ٨، ١٨٩١). كما أنه أثناء هجوم القبائل المجاورة على مراكش سنة ١٨٩٤، تم اقتحام الملاح ونهبه، فاضطر حوالي خمسمائة يهودي تسلق حائط الملاح وقضاء الليلة بالمدينة. وحسب تقارير محتسب المدينة، فإن العديد من اليهود قضوا ليلتهم في منازل المسلمين بما في ذلك منزل المحتسب نفسه (مديرية الوثائق الملكية، محفظة مراكش رقم ١٠، ١٨٩٤). أيضاً خلال ثورة ١٩٠٤ التي شهدتها مراكش بسبب إصدار عملة نقدية جديدة، اضطر التجار اليهود للاختباء في فنادقهم بالمدينة، بينما وجد أحدهم في بيت امرأة مسلمة قبلت إيوائه إلى حين استقرار الأوضاع بالمدينة (Gottreich, 2016, p. 182).

على المستوى الثاني، وعلاوة على الحماية السلطانية المباشرة، عاش اليهود في كنف شيوخ القبائل وزعمائها، داخل تجمعات سكنية منتشرة في القرى سواء في الجبل، في السفح، أو في أقصى الجنوب. ففي هذه المناطق، بعيداً عن الحواضر، تتلاشى صورة الملاح، وتضيق دائرة القانون لفائدة أعراف محلية اكتسبت قوتها الإلزامية مع مرور الزمن. لقد لعب اليهود في هذه المناطق أدواراً كبرى تمثلت في تنشيط الاقتصاد المحلي، والقيام بدور الوساطة بين المدينة وأماكن الاستقرار بالبوادي؛ ففي مدينة وزان مثلاً، كانت الدور التجارية

سلطانية: ففي ٢٤ محرم ١٢٥٦هـ، راسل المولى عبد الرحمان عامله على سلا أحمد عواد يعلمه بوصول جزية أهل سلا: "خدیمنا الأَرْضی الحاج أحمد عواد، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد: فقد وصل لحضرتنا العلية بالله كتابك وصحبتة ألف متقال جزية أهل ذمة سلا، حسبما بينت، وذلك على يد خدیمنا الطالب محمد السوسي، وذلك جزية ثلاث سنين مضت عن تاريخه والسلام" (ابن زيدان عبد الرحمان، ٢٠٠٨: ٥٤).

إن حرص السلاطين المغاربة على استخلاص الجزية من الرعايا اليهود لا يمكن تفسيره على أساس نفعي ضيق، أو بمنطق الاستغلال المادي المتوحش؛ فبعض الوثائق المخزنية (ابن زيدان عبد الرحمان، ٢٠٠٨: ٦٨) (انظر التعليق رقم ١١) تفيد عكس ذلك، وتحيلنا على تقليد سلطاني يقضي بتخفيض مقدار الجزية المعتاد وذلك مراعاة لظروف اليهود المادية. لكننا بالمقابل، لا يمكن أن نغفل عن مركزية هذه الأقلية في البنية الاجتماعية المغربية من خلال مساهمتها الفعالة في موارد خزينة الدولة؛ إذ ظل بيت مال المخزن ينظر دائماً إلى اليهود كمورد اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه، لأنه يمكن خزينة الحكام والأمراء والسلاطين والملوك من القدرة على مسايرة حاجياتهم وتسيير دواليب حكمهم، من خلال الجزية وأنواع الرسوم التي كانت تفرض على هذا العنصر، وهو ما كان يجعل لليهود أيضاً محل تقدير واحترام من قبل الأجهزة المخزنية العليا في البلاد" (Khaneboubi Ahmed, 1987: 107).

ثانياً: آليات إدارة التنوع والاختلاف في المغرب

تبني المغرب مجموعة الآليات التي مهدت الطريق لانفراجه بخاصية تعايش وتساكن أقليته اليهودية مع باقي مكونات الدولة أو الجماعة ذات الأغلبية المسلمة، على نحو أسهم في إدارة جديدة للتنوع والتعدد الديني. ويمكن إبراز بعض هذه الآليات من خلال تدبير الحكام المغربية للقطاعين التعليمي والقضائي داخل الدولة، طيلة القرن التاسع عشر وقبيل الاستعمار.

تجمع في الوقت ذاته بين مظاهر الصداقة والحماية والتكافل، تكون كفيفة، في نهاية المطاف، بخدمة مصالح اليهود الخاصة. (Hess Jean, 1907: 22).

على أن تفسير ذلك، يكمن في كون اليهود يتميزون بوضع خاص "أهل الذمة" الذي تمنحهم إياه مقتضيات الشريعة الإسلامية، مما يجعلهم ينظمون، سواء داخل الملاحات أو خارجه، ضمن هذه العلاقات الاجتماعية، باعتبارهم محميين في ذمة من يختص بالحماية وضمن الأمن (زعماء قبائل، ممثلو المخزن). وهكذا لا يمكن أن "نشتم" من تلك العلاقات التي كانت تربط اليهود بالزعامات المحلية "رائحة الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي" - كما فسرها (هيس-)، وإنما يمكن ربطها بالوضعية القانونية المبنية على أحكام أهل الذمة التي تحتم على الحاكم أن يؤمن سلامة "أهل الكتاب" الذين يعيشون على أرض الإسلام مقابل أداء الجزية.

(٢/١) ٢- أداء الجزية

ثمة علاقة مباشرة بين أداء الجزية ومكسب التعايش الذي تتعم به الأقلية اليهودية داخل الجماعة التي توجد بها؛ ذلك أن توفير إمكانية العيش والتنقل داخل مناطق نفوذ معينة بكل أمن وسلام، يجد أساسه في مرجعية دينية فضلاً عن مصالح اقتصادية مشتركة. فالمسلم لم يكن بمقدوره أن يمس الذمي بسوء، حرصاً منه على الاقتداء بالرسول (ﷺ) الذي هادن يهود المدينة وأبقاهم على دينهم والعيش وسط أغلبية مسلمة بعد أن أُلزمهم بأداء الجزية. وبناءً عليه يمكن تصور تلك العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة: الجزية-الحماية-التعايش، كل مفهوم ملتصق بالآخر وظل أحدهما يحيل على الآخر.

دأب اليهود المغاربة على دفع الجزية بانتظام، وكان ذلك يبدو طبيعياً، خلال الفترات العادية حيث يعم الأمن والاستقرار، مقابل التزام السلاطين بالحفاظ على النظام، وضمن سلامة الطرق التجارية. وطبعاً يُكلف الأمان والقواد وغيرهم من أعوان المخزن بجبايتها؛ كان القائد أحمد الخضر السلاوي يقبض الجزية من يهود تطوان وشفشاون كل سنة، وكانت العادة أولاً أن يرسلها إلى السلطان، ثم صدر الأمر بدفعها لأماناء المرسى" (داود محمد، ١٩٦٦: ١٨١). وفور وصول الجزية إلى السلطان، يتم الإشعار بالتوصل عن طريق مراسلة

١/٢- على المستوى التعليمي

شهد المغرب خلال القرن التاسع عشر نظماً تعليمية مختلفة؛ فحتى منتصف القرن العشرين، كانت هناك مدارس تخص كل مجموعة سكانية، فاليهود مدارسهم، وللأوروبيين مدارسهم، وللمسلمين مدارسهم. فالصفة الأساسية للتعليم في المغرب، خلال تلك الفترة، كانت مستمدة من فلسفة التعايش مع مختلف المجموعات العرقية. وجدت الأقلية اليهودية في المجتمع المغربي مساحات تسامح مجتمعي مهمة، شكل النظام التعليمي اليهودي أحد أهم سماته؛ فساهم في منح هذه الأقلية هامشاً من الحرية الاستقلالية مكنتها من لعب أدوار مهمة، وفرضت حضورها الثقافي المتميز. فما هي أهم سمات النظام التعليمي اليهودي بالمغرب؟

١ (١/٢) - التعليم التقليدي اليهودي

ظل اليهود متشبثين بنظام تعليمي تقليدي - أو ما يعرف بالمدارس التلمودية - الذي يعتبر بحق "صورة من المدارس الأصلية التي تمتد جذورها إلى بداية استقرار اليهود بالمغرب العربي أو على الأقل منذ الفتح الإسلامي" (الزعفراني حاييم، ١٩٨٧: ٥٩). وإذا كان هذا النوع من التعليم من شأنه "أن يجعل من الفرد عضواً في الجماعة، وشخصاً له عقلية جماعية، وشعور عميق بالانتماء إلى جماعته، وأساس قوي بالتماسك وتضامن فعال مع أعضائها" (الزعفراني حاييم، ١٩٨٧: ٥٩)، فإننا نؤمن سياسة المغرب في تدبير الاختلاف والتنوع وقبول الآخر والقطع مع كل سلوك إقصائي، على الرغم مما تحويه مثل هذه السياسات من أخطار مستقبلية قد تهدد وحدة المجتمع وتعصف باستقراره السياسي.

كان التعليم التقليدي اليهودي مقسماً إلى قسمين: تعليم موجه للصغار (أصلاً)، وتعليم خاص بالكبار (اليشفا). فالمدسة المسماة بـ "أصلاً" أو "الحدرد" أو "تلمود" (انظر التعليق رقم ١٢)، وهي شبيهة بالكتاب عند المسلمين، حيث يتلقى الطفل اليهودي - منذ السنة الثالثة إلى السنة الثالثة عشرة - الأسس الأولى للديانة اليهودية وتعاليمها، فضلاً عن تعلم الكتابة والقراءة، كانت تُعدُّ أهم معالم التعليم اليهودي (المسيري عبد الوهاب، ١٩٧٥: ١٧١). وتعد البيع أو المعابد المكان

الطبيعي لهذا النوع من المدارس، أما الأماكن التي تخلو منها، فكانت تلحق المدرسة بأحد المنازل اليهودية (الزعفراني حاييم، ١٩٨٧: ٦١).

أما فيما يخص "اليشفا" أو التعليم العالي الموجه للكبار، ففيه تعمق دراسات التلمود والتوراة، وتقرأ الكتابات الأخرى، مثل المدرشيم والزهر والتفاسير المتعددة (عطا علي محمد شحاتة ريه، ١٩٩٩: ١٩١)، مع التركيز على تعويد الطالب القدرة على ممارسة الجدل، وإظهار القدرة على التأويل وتقديم الجديد. وتتجلى مهمة "اليشفا" في إعداد حاخامات وأخبار مؤهلين للقيام بمهامهم. لم يحصر المغرب هذه المدارس في نطاق مكاني ضيق، أو جعلها محدودة في الزمان، بل رخص إنشائها في "الملاحات القديمة بالمدن الكبرى، أو في أماكن تجمعات السكان المتواضعة بالقرى، أو في قصور تخوم الصحراء أو في أودية الأطلس" (عطا علي محمد شحاتة ريه، ١٩٩٩: ٦١). وهو ما يدل على أنه راعى على التعليم كآلية من آليات تدبير الاختلاف وخلق فضاءات أكبر لاندماج الأقلية اليهودية في محيطها، ورفض أية محاولة لاغتيال هويتها. لقد ظلت مدارس التعليم التقليدي قائمة بالمغرب حتى منتصف القرن التاسع عشر، إلى أن ظهرت مدارس جديدة منافسة لها تسمى مدارس الرابطة الإسرائيلية.

٢ (١/٢) - مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية

إن الطبيعة المتسامحة للسلطين المغاربة لم تكن لترفض تأسيس مدارس الرابطة الإسرائيلية على أرض المغرب، فالسلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن قبل طلب الرابطة الإسرائيلية بباريس بتأسيس مدرسة لها بتطوان سنة ١٨٦٢م، "فشكلت أول مدرسة أسستها الجمعية اليهودية الفرنسية بالمغرب والعالم الإسلامي" (كنيب محمد، ١٩٩٨: ٥٠).

توالى إنشاء مدارس الرابطة الإسرائيلية بالمغرب، بالنسبة لمدارس الذكور، في كل من طنجة ١٨٦٥، الصويرة ١٨٦٨، فاس ١٨٨١، إعادة فتح الصويرة ١٨٨٨، العرائش ١٩٠١، مراكش ١٩٠١، الرباط ١٩٠٣، الجديدة ١٩٠٦، أسفي ١٩٠٧، مكناس ١٩١٠، صفرو، وأزمور ١٩١١. أما بالنسبة للإناث، فكانت على التوالي، في تطوان ١٨٦٨، طنجة ١٨٧٤، فاس ١٨٩٩، البيضاء

مواردهم المادية، فرفضوا المساهمة في التمويل المحلي لهذه المدارس (شحلان أحمد، ١٩٨٦: ٢١٤).

وجد المغرب نفسه إذن، خلال نهاية القرن التاسع عشر، أمام اكتساح لمدارس الرابطة الإسرائيلية حاملة معها روح ومناهج التعليم الفرنسية واللمانية، وعلى الرغم من ردود الفعل التي أثارها في البداية الأحرار واليهود المتشبهون بتقاليد آبائهم، "غير أن الجميع تلائم معها في نهاية الأمر" (الزعفراني حاييم، ١٩٨٧: ٧٥). فالحبر إسحاق بن الوليد الذي ذاع صيته بين يهود تطوان، وانتشرت فتاواه في الشرق وأوروبا، "وعلى الرغم من تكوينه التقليدي، فقد ساند مدرسة الاتحاد الإسرائيلي العالمي التي تم إنشاؤها في تطاوين سنة ١٨٦٢، وسجل أبناءه من زوجته الثانية سميحة بيباس، الفاسية الجذور، بالمدرسة المذكورة. ولولا إقدامه على ذلك لما سجل يهود تطاوين أولادهم في مدرسة الاتحاد العالمي الغربية الطابع، الدنيوية المناهج والمقررات. لقد رأى الحبر إسحاق بن الوليد أن المدرسة المذكورة تتكامل مع المدارس التقليدية التي كانت متعددة في تطاوين" (شهير عبد العزيز، ٢٠٠٠: ٣٣-٣٤).

تبقى الإشارة إلى أن هذه المدارس بلغ عددها سنة ١٩٠٨، عشرين مدرسة تضم ٤٠٠٠ طفل منهم ٢٥٠٠ من الذكور و١٥٠٠ من الإناث (Baina Abdelkader; 1981: 110).

بصفة عامة يمكن القول: إن التعليم كان أداة أساسية سعى من خلالها المخزن المغربي إلى تقديم نموذج إيجابي للتعايش السلمي مع الأقلية اليهودية على مرّ العصور، حيث ظلت المدرسة التقليدية اليهودية قائمة تعمل على تكييف العنصر اليهودي اجتماعياً، وتقوي شعوره بالانتماء إلى جماعته، فضلاً عن تعزيز الثقة بين المسلمين واليهود. وعلى الرغم من ذلك، فقد واجهت محاولات استخدام التعليم كأداة من أدوات تحقيق التسامح الديني تحديات كبيرة خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. فالرهان الذي راهنت عليه الرابطة الإسرائيلية العالمية من أجل الترويج لمدرسة عصرية تقطع مع التعليم التقليدي، جعل من مساحات التسامح التي أمنها السلاطين المغاربة مجالاً لتسرب ثقافة ولغة فرنسيّين، تمهيداً للاستعمار حيث تحول اليهود فيها

١٩٠٠، الصويرة، مراكش، العرائش ١٩٠١، الجديدة ١٩٠٦، أسفي ١٩٠٧، مكناس، الرباط ١٩١٠ (شحلان أحمد، ١٩٨٦: ٢١٠).

ويأتي الاعتراف هذه المرة، بتسامح الشعب المغربي وبتجربته الفريدة في قبول الآخر وتدبير اختلافه معه، من خارج المغرب، حيث صرّح "هاردي" مدير التعليم العمومي في النظام الاستعماري الفرنسي للمغرب: "إن المغاربة باعتبارهم أكثر تسامحاً من شعوب أخرى قد سمحوا لليهود بالاستقرار بين ظهرانيهم. وقد أقدموا على ذلك خدمة لمصالحهم، وطبقاً لطبيعتهم المتسامحة، لكنهم عند استقبالهم لليهود، اتخذوا مع ذلك كل الاحتياطات الضرورية حتى لا يتم ابتلاعهم من طرف هؤلاء الوافدين الجدد...".

(Gaufrey, Demombynes, 1928: 207-208) وإذا كان التعليم قد شكّل أحد أهم مداخل إصلاح حال اليهود خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبالتالي الضغط على السلطان المغربي لقبول فتح المزيد من مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية على أرضه (انظر التعليق رقم ١٣)، فإن سيدي محمد بن عبد الرحمن كان أكثر وعياً بأهمية هذه المدارس من أجل تحسين وضعية اليهود المغاربة، وفي نفس الوقت كان يدرك تمام الإدراك أن هذا النوع من المدارس لن يشكل تهديداً حقيقياً عن طريق أية محاولة لإذكاء نغرات طائفية أو زعزعة الثقة بين المسلمين اليهود.

وعلى الرغم من تغطية هذا النوع من المدارس لأهم المراكز الحضرية بالمغرب، إلا أنها كانت دوماً معرضة لانتقادات من طرف عدد كبير من الحاخامات وغيرهم من الأعيان المحافظين، ارتكز أغلبها على الطابع العلماني لبرامجها وغياب الدروس الدينية واللغة العبرية التي كانت تُلقن للتلاميذ، فضلاً عن كون هذه المدارس تعتمد على مدرسين أشكينازيين قادمين من أوروبا الوسطى والشرقية يجهلون أعراف ولغة وثقافة يهود المغرب (Leibovici Sarah, 1984: 108-110).

بالإضافة إلى ما سبق، رأى هؤلاء الأحرار أن في تأسيس مثل هذه المدارس "بداية الطريق نحو الانسلاخ عن اليهودية الحقة"، والابتعاد عن التقاليد التي حافظ عليها هؤلاء اليهود، كما رأى فيها الأغنياء منهم خطراً على

بظهير: "يعلم من هذا الكتاب الكريم، الملتقى بالجلال والتعظيم، أننا بحول الله وقوته، وبمنه ومنته، ولينا ماسكه الذمي الحزان سلوم بن الحزان شمويل عماد بن الورزيري الفصل بشرعهم بين يهود مكناس كما كان والده المذكور ولمعرفته ولكونه من أساقفتهم وأخبارهم، وتوفر شروط ذلك فيه حسبما أخبره حزانو فاس حين سؤالهم عنه... وأسدلنا عليه أردية الاعتناء والاعتبار، والملاحظة والوقار، وأسقطنا عليه الكلف المخزنية والعطاء كله إلا الجزية. ونأمر الواقف عليه من العمال والولاة أن يشد عضده في تنفيذ ما حكم به من أهل ملتهم بشرعهم. صدر أمرنا المعزز بالله في ٢٢ شعبان الأبرك من سنة ١٢٠٧هـ" (ابن زيدان عبد الرحمان، ١٩٦٢: ١٢٧).

كانت السلطات المسلمة تحترم استقلالية القضاء العبري، والتزمت، منذ عهد قديمة، باحترام خصوصية الطوائف اليهودية وعدم التدخل في شؤونها بمقتضى قانون الذمة؛ والظهير التالي رقم ١٦٠٣ يؤكد على أن اختيار القاضي (الحزان) شأن داخلي، ويكتسب شرعيته من السلطان نفسه: "بأمر من سيدنا الملك أعز الله قدره، والقاضي (شوفط) أعزه الله، فإنه لا يمكن أن يقضي في أمر اليهود إلا قضاة إسرائيل اليهود" (الزعفراني حاييم، ١٩٨٧: ١٢٨).

يتبين من خلال هذين الظهيريين أن المغرب راهن أيضاً على القضاء في تجربته في إدارة التنوع والاختلاف مع الأقلية اليهودية محترماً أهم مكونات هويتها وهي الحفاظ على دينها وممارسة حقها في التقاضي أمام سلطتهم القضائية الخاصة.

تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الربية تتكون من قاض أو ثلاث قضاة. فالمحكمة التي يشغل فيها قاض واحد تسمى المحكمة الصغرى أو "بيت دين شل يحييد"، والمحكمة التي تتكون من ثلاث قضاة كانت تسمى المحكمة العليا أو "بيت دين شل شلوش". أما محكمة الاستئناف أو المحكمة الكبرى فتعرف بـ "بيت دين كدول". ويرأس المحكمة قاض أول يسمى "أب بيت دين" أو شيخ المحكمة (الزعفراني حاييم، ١٩٨٧: ١٢٨).

إلى جماعات وظيفية منفصلة ثقافياً ووجدانياً عن محيطها العربي، تعمل لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي في المنطقة.

٢/٢- على المستوى القضائي

قامت إدارة التنوع والاختلاف في المغرب خلال القرن التاسع عشر على عدد من الآليات التنظيمية المتعلقة بالشأن القضائي للدولة، جعلت منه قضاء فريدا موسوما بالتنوع: قضاء شرعيا ومخزنيا وعرفيا وعبريا، وذلك من أجل ترسيخ قيم التسامح داخل مجتمع فسيفسائي امتزجت فيه العديد من الأطياف والأجناس. كل قضاء مستقل عن الآخر له مرجعيته ومحاكمه وقضاته ومساطرته الخاصة. فالقضاء الشرعي الذي يستمد مرجعيته من الشريعة الإسلامية، يختص بالقضايا الشرعية والعقارية، ويسهر على تطبيق القانون الشرعي قضاة الشرع أو الجماعة (التاودي بن سودة، ١٩٧٣: ٢٨-٣٠). أما القضاء المخزني، فيختص بالقضايا الجنائية والجنحية (Mediano Fernando; 1996: 156)، ويمارسه مركزيا السلطان، ومحليا قواد وباشوات (عمال المناطق) (Caillé Jacques; 1948: 2). أما القضاء العرفي فمرجعيتها أعراف القبائل التي غابت عنها السلطة القضائية التي يمثلها المخزن وتمارسه مؤسسات عرفية محلية. ويختص القضاء العبري بالأحوال الشخصية والنوازل وكل القضايا المتعلقة بالأقلية اليهودية (Rivière Louis; 1927: 66).

احتفظ اليهود إذن، في إطار طابع التسامح الديني الذي تميز به المغرب، بقضائهم الخاص لفض نزاعاتهم التي تحدث داخل الملاحات (المحاكم الربية). ولما كان وجود الجماعات اليهودية الموجودة في البوادي مقترنا بمجموعة من الضوابط القانونية والاجتماعية التي كانت تخضع لها القبائل برمتها، فقد كانت ملزمة بالتماهي مع النظم الاجتماعية المسيرة بواسطة القوانين العرفية (محكمة الجماعة).

(٢/٢) ١- المحاكم الربية

دأب اليهود على اختيار قضاتهم داخل المحاكم الربية، ضامنهم في ذلك أعلى سلطة في البلاد متمثلة في السلطان الذي كان يصادق على هذا القاضي المقترح

- وأما من أدخل ذمياً يعطي عشرين مثقال. أي أن كل من يأتي بزمي إلى القرية يغرم بعشرين مثقال.
- عارُ اليهود والحرفيين ينتمي إلى القبيلة.
- يُعامل اليهودي كعار الجماعة، فهو ضيف يحمي، كالفقير الذي لا قدرة له على السب والمواجهة.
- بإمكان الذمي التمتع بحماية القبيلة عندما يكون ضيفاً عند الشرفاء والمرابطين وباقي أعيان القبيلة.
- وأما شهادة الذمي والحراطين فإنها غير جائزة في داخل البلد.
- عندما يهدي الذمي ذبيحة لشخص في القرية يتمتع بحمايته، ولا يمكن لأي شخص آخر أن يكون حاميه.
- من تلاعب برسم يتضمن أحكام القبيلة نصافه عشرة مثاقيل.
- من رفض صحة عقد يؤدي القسم مع خمسة شهود.

تؤرخ هذه الأحكام العرفية لمظهر راق من التعايش بين اليهود والمسلمين أصحاب الأرض، وقبول الآخر/ اليهودي ضمن مجتمعهم القبلي باعتبارهم أصدقاء أو متعاونين محتملين بحكم أنشطتهم التجارية، فضلاً عن كونها تبرز عنصر الحماية القبلية كمظهر أساسي يوطر تلك الشبكات الاجتماعية المعقدة والمتناقضة بين اليهود "الغريب" والمسلمين، وتجمع في نفس الوقت ذاته بين مظاهر الصداقة والحماية والتكافل.

يساعد القضاة كتاب عدل موثقين (سوفريم)، وتتمثل مهمتهم الرئيسية في النيابة عن القضاة في حالة غيابهم وتحرير العقود القضائية. بينما يتكلف الأعوان "رسل دار القضاء بتبليغ الأحكام واستدعاء الشهود واستقدام المترافعين من أبناء الطائفة" (الزعفراني حاييم، ١٩٨٧: ١٢٨-١٢٩). ومن بين أكبر المحاكم الرّبية بالمغرب، يمكن أن نذكر محاكم تطوان، صفرو، فاس، مكناس، الرباط، سلا، الصويرة، مراكش، ودبدو. إلا أن هذه المحاكم كانت تختص فقط بالقضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، والمواريث والقضايا المدنية والتجارية لليهود المغاربة، أما القضايا ذات الطابع الجنائي والأمني فكانت من اختصاص المخزن (ابن زيدان عبد الرحمان، ٢٠٠٨: ٢٧٧) (انظر التعليق رقم ١٤).

(٢/٢) - ٢- محاكم الجماعة

يكتسي القانون العرفي حضوراً قوياً في المناطق القبلية الريفية والجبالية أكثر مما هو عليه في المراكز الحضرية. وقد حافظت العديد من هذه القبائل على هذا النظام القانوني على الرغم من وجود أنظمة قانونية مكتوبة من إنتاج المخزن المركزي. ذلك أن هذا الأخير، وتبعاً لمقولة المركز والهامش (Robert, 1930: 18-20) (Montagne)، تبقى العديد من الهوامش المجالية الترابية غير خاضعة للمخزن إلا إسمياً، فتكون القبيلة مضطرة إلى اعتماد تسيير ذاتي استناداً إلى قوانينها العرفية، محافظة في نفس الوقت على ارتباطها بالمركز (المخزن/السلطان) من خلال الدعاء لهذا الأخير في صلاة الجمعة والأعياد. وكان السلاطين على بينة من هذا الأمر، فحاولوا غض الطرف وذلك بإضفاء الشرعية على مثل هذه القوانين العرفية، كما جاء في ظهير المولى الحسن الأول الذي أصدره في شأن الأعراف السوسية: "إنه أقر السوسيين على عاداتهم وأعرافهم التي عندهم عليها ظهائر أسلافه، واشترط على العلماء والأعيان والحكام منهم، ألا يخرجوا على ما تقرر لديهم من الأعراف" (الجدي عمر بن عبد الكريم، ١٩٨٢: ٢٢٧). وفيما يلي مجموعة من الأحكام العرفية التي شملت اليهود الموجودين بمنطقة أفا (انظر التعليق رقم ١٥) خصوصاً وبمنطقة سوس على العموم: (يوم عمر، ٢٠١٥: ٨٥-٨٦)

خاتمة

وجدت الجماعات اليهودية في المجتمع الإسلامي المغربي ما لم تجده في المجتمع المسيحي الأوروبي؛ فبعد أن استقر بهم المقام بأرض المغرب، عبر هجرات تاريخية سواء من أرض فلسطين أو من الأندلس، عاش اليهود جنباً إلى جنب مع المسلمين مع المحافظة على خصائصهم المميزة كاللغة والعادات والهوية، وذلك بفضل سياسة حكيمة تقوم على تدبير هذا التنوع والاختلاف على أساس مجموعة من الآليات الدامجة لقيم التوقير، الاحترام، المعاملة الحسنة، والتعايش الإيجابي، مما مكثهم من الانصهار في مجتمع مغربي إسلامي بتقاليده وعاداته.

التعليقات:

- ١- عاش اليهود مآسي عديدة في مناطق مختلفة من العالم عبر التاريخ؛ فمن الطرد الجماعي من الأندلس بعد سقوط غرناطة سنة ١٤٩٢، إلى الإبادة والتعذيب على يد بعض الأنظمة الديكتاتورية، خصوصاً النظام الألماني في الفترة المعاصرة.
- ٢- مولاي عبد الرحمن واسمه عبد الرحمن بن هشام (١٢٠٤ - ١٢٧٦هـ / ١٧٩٠ - ١٨٥٩)؛ حكم المغرب في الفترة ١٨٢٢ - ١٨٥٩.
- ٣- هو محمد بن الحاج عبد الرحمان أشعاش، أصبح باشا على مدينة تطوان سنة ١٨٢٥ بعد عزل العربي بن يوسف المسلماني، وظل والياً حتى توفي سنة ١٨٤٥.
- ٤- يعود سياق إصدار هذا الظهير إلى الزيارة التي قام بها موزس مونتفيوري، رئيس أكبر جمعية يهودية في بريطانيا، إلى المغرب في ١١ دجنبر ١٨٦٣ بطلب من كبار التجار اليهود البريطانيين، فحصل بموجبها على عهد يلتزم فيه السلطان بضمان حقوق رعاياه اليهود، ويأمر كافة ولايته وعماله بالتحديد بمضامين الظهير والعمل على تطبيقه.
- ٥- رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى عامل تطوان عبد القادر أشعاش في ٢ رمضان ١٢٨٠ / ١٠ فبراير ١٨٦٤.
- ٦- اعتلى مولاي الحسن العرش سنة ١٨٧٣ بعد وفاة والده محمد بن عبد الرحمان، واستمر في الحكم إلى حين وفاته سنة ١٨٩٤.

- ٧- ومما جاء في الرسالة: "... ويدخل في الظلم ظلم أهل الذمة، وما سماه أهل الذمة إلا لأنهم في ذمة الإسلام، ويجب حفظهم والدفاع عنهم، وتحريم دماءهم وأموالهم، وقد أوصى عليه السلام بالوفاء لهم، وحذر من ظلمهم ففي الحديث: من ظلم ذمياً كنت له يوم القيامة خصيماً ومن كنت خصيماً فلجت عليه بالحجة. وفيه: من قتل معاهداً في غير كنهه حرم الله عليه الجنة..."
- ٨- يعيش بمدينة صفرو، خلال هذه الفترة، حوالي ٣٠٠٠ يهودي، بما يعادل تقريباً نصف مجموع السكان.
- ٩- ظهير مؤرخ بالخامس والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٠٤ (شتتبر ١٨٨٤).
- ١٠- من قبيل هذه الوثائق مخطوط "القول الجامع في تاريخ دمنات وما وقع فيها من الوقائع" للحاج أحمد بن ابراهيم الدمناطي، ومخطوط آخر "التسلي عن الآفات بذكر الأحوال وما فات" لمؤلفه الفجدامي.
- ١١- من بين هذه الوثائق نذكر ظهير سيدي محمد بن عبد الله يوصي عامله بالرفق باليهود في الجزية وذلك سنة ١٢٨٠ هـ: "خديمتنا الأنجد الحاج عبد القادر أشعاش، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وتعالى وبركاته. وبعد وصلنا كتابك مخبراً فيه لما عزمتم على قبض الجزية من أهل الذمة عن عاملين عملاً بأمرنا الشريف الصادر لك بذلك قبل، أجابوا بالسمع والطاعة، غير أنهم طلبوا الرفق بهم في ذلك بالاقتصار على قبض ألف مثقال واحد في كل سنة لكونهم كانوا يعطون في كل جزية ألفين مثقالاً (كذا) وحيث حصل لهم الضعف ولم يبق فيهم تجار كبار يعينونهم على الجزية كعادتهم، طلبوا الرفق بهم لما تيقنوا من إصابتنا بهم خيراً. فاعلم أنا لا نكلفهم إلا بما يطيقونه وعليه فاقبض منهم الجزية بقدر حالهم الآن والسلام. في ٣ قعدة الحرام عام ١٢٨٠".
- ١٢- اختلف الباحثون بشأن تسميات المدارس الأولية التي يتلقى فيها الطفل اليهودي أبجديات التعليم الديني.
- ١٣- أسست الرابطة الإسرائيلية العالمية من طرف جماعة من اليهود الفرنسيين سنة ١٨٦٠ وذلك للنهوض بأحوال اليهود عبر العالم. وكان مقرها بباريس. ويعتبر Piccitto صاحب فكرة إنشاء هذا النوع من المدارس بالمغرب.
- ١٤- رسالة السلطان مولاي الحسن بشأن يهود ملاح فاس مؤرخة في ٦ ربيع الثاني عام ١٣٠٠ هـ.
- ١٥- إحدى الواحات التاريخية الموجودة في إقليم طاطا جنوب المغرب.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- المسيري، عبد الوهاب؛ سوسن، حسين، (١٩٧٥)، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الصهيونية (رؤية نقدية)**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام.
- الناصري، أحمد بن خالد، (١٩٩٧)، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الجزء ٩، الدار البيضاء: دار الكتاب.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- AIU Archives Historiques, MAROC XIX E 307, (1902). (Archives de l'Alliance Israélite Universelle)
- Baina, Abdelkader, (1981), **le système de l'enseignement au Maroc**, T. 1, Casablanca : les éditions Maghrébines.
- Bentov , H. (1980). **Les relations judéo-musulmanes au Maghreb à la fin du XIXème siècle**, actes du Colloque International de l'Institut d'histoire des pays d'Outremer, Paris: Ed. du centre national de la recherche scientifique, octobre 1978.
- Caillé, Jacques, (1948), **Organisation judiciaire et procédure marocaines**, Paris : Librairie générale de droit et de jurisprudence.
- Eugène, Aubin, (1904), **Le Maroc d'aujourd'hui**, Paris: Librairie Armand Colin.
- Flamand, Pierre, (1952), **Un Mellah en pays berbère: Demnate**, Paris: Librairie Générale de Droit et Jurisprudence.
- Gaudefroy, Demombynes, (1928), **L'Œuvre française en matière d'enseignement au Maroc**, Paris : Geuthner.
- Gottreich, Emily, (2016), **Le Mellah de Marrakech : un espace judéo-musulman en partage**, Traduction de Mohamed Hatimi, Rabat : Edition Bouregreg.
- Hess, Jean, (1907), **Israël au Maroc**, Paris : Jean. Bosc.
- Jacob Katz. (1973). **Tradition and Crisis: Jewish Society at the End of the middle Ages**, New York: Schocken Books.
- Khaneboubi, Ahmed, (1987), **Les premiers Sultans Mérinides 1269 – 1331 : histoire politique et sociale**, Paris : L'Harmattan.
- Leibovici, Sarah, (1984), **Chronique des Juifs de Tétouan 1860-1896**, Paris : Maisonneuve et Larose.
- Mediano, Fernando, (1996), « **Justice, crime, et châiment au Maroc 16ème siècle** », Annales, Histoire, Sciences sociales, 51ème année, N 3, 1996.
- Montagne, Robert, (1930), **Villages et Kasbahs berbères: Tableau de la vie sociale des berbères sédentaires dans le sud du Maroc**, Paris : Librairie Félix Alcan.
- Rivière, Louis, (1927), **Précis de législation marocaine avec références aux législations étrangères et à la jurisprudence marocaine**, Paris : Sirey.

- ابن زيدان، عبد الرحمان، (١٩٦٢)، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، الرباط: المطبعة الملكية.
- ابن زيدان، عبد الرحمان، (٢٠٠٨)، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، الجزء ٢، ط ١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- بن الصغير، خالد، (١٩٩٧)، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن ١٩ (١٨٥٦-١٨٨٦)**، ط ٢، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- بوشعراء، مصطفى، (١٩٨٤)، **الاستيطان والحماية بالمغرب**، الجزء ٢، الرباط: المطبعة الملكية.
- يوم، عمر، (٢٠١٥)، **يهود المغرب وحديث الذاكرة**، ترجمة خالد بن الصغير، ط ١، الرباط: دار أبي رقرق للطباعة والنشر.
- التاودي، بن سودة، (١٩٧٣)، **حلى المعاصم لفكر ابن عاصم (شرح أرجوزة تحفة ابن عاصم)**، الجزء الأول، بيروت: دار الكتب العلمية.
- التوفيق، أحمد، (٢٠١١)، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان ١٨٥٠-١٩١٢)**، ط ٣، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- الجيدي، عمر بن عبد الكريم، (١٩٨٢)، **العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب**، المحمدية: مطبعة فضالة.
- الحداوي، محمد، (٢٠١٥)، **من مظاهر تراث اليهود المغاربة في الحضارة المغربية**، ط ١، الرباط: بروموبا.
- داوود، محمد، (١٩٥٩)، **تاريخ تطوان**، الجزء ٨، تطوان: المطبعة الملكية.
- داوود، محمد، (١٩٩٦)، **تاريخ تطوان**، الجزء ٦، تطوان: المطبعة المهدية.
- دو فوكو، شارل، **التعرف على المغرب (١٨٨٣-١٨٨٤)**، ترجمة المختار بلعربي، ج ١، ط ١، الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الزعفراني، حاييم، (١٩٨٧)، **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب تاريخ، ثقافة، دين**، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، ط ١، الدار البيضاء.
- شحلان، أحمد، (١٩٨٦)، "محاولة إصلاح التعليم اليهودي في المغرب في القرن ١٩ ودور مدارس الاتحاد الإسرائيلي في أوضاع ما قبيل الحماية"، **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ص. ٢٠٦-٢٢٧.
- شروتير، دانييل، (٢٠١١)، **يهودي السلطان**، تعريب خالد بن الصغير، ط ١، الرباط: دار أبي رقرق للطباعة والنشر.
- شهير، عبد العزيز، (٢٠٠٠)، **دراسات حول يهود تطاوين**، ط ١، تطوان: منشورات جمعية تطاون أسمير.
- عطا، علي محمد شحاته ربه، (١٩٩٩)، **اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين**، ط ١، دمشق: دار الكلمة ودار الشفيق للطباعة والنشر والتوزيع.
- كنييب، محمد، (١٩٩٥)، "اليهود والمسلمون في المغرب ١٨٥٩-١٩٤٨: مساهمة في تاريخ العلاقات بين الملل في الديار الإسلامية"، ترجمة محمد المعتصم، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، الرباط، ص. ص. ٢٠٧-٢١٢.
- كنييب، محمد، (١٩٩٨)، **يهود المغرب ١٩١٢-١٩٤٨**، ترجمة ادريس بنسعيد، ط ١، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- مديرية الوثائق الملكية، (١٨٩١)، **محفظة مراكش رقم ٨**، الرباط.
- مديرية الوثائق الملكية، (١٨٩٤)، **محفظة مراكش رقم ١٠**، الرباط.